العدد (2227) السنة التاسعة - السبت (20) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما يتجه البرلمان لمناقشة قانون البنى التحتية

خبراء: وجود خروقات في الموازنات العامة للدولة السابقة منذ عام ٢٠٠٣

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

فيما يتجه مجلس النواب لمناقشة قانون البنى التحتية قريباً ، أكد عدد من الخبراء الاقتصاديين وجود خروقات في الموازنات العامة للدولة السابقة منذ عام ٢٠٠٣.

وقالت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية إن مشروع قانون البنى التحتية سيتم طرحه للقراءة الثانية وإقراره بعد عطلة عيد الفطر المبارك، مبينة أن مجلس النواب كلف ثلاث لجان لدراسته وإدخال التعديلات اللازمة عليه قبل عرضه للتصويت.

وكان مجلس النواب قد رفض مشروع قانون البنى التحتية تقدمت به الحكومة آنذاك يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة لمشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل، في وقتها كانت العديد من دول العالم الصناعية منها تمر بأزمة مالية كبيرة.

وكان من المفترض أن يناقش مجلس النواب مشروع القانون منذ الشهر الماضي بعد احالته من قبل الحكومة، لكن تم تأخير عرضه لازدحام جدول الاعمال بمشاريع قوانين مهمة بحسب رأي اعضاء في لجنة الاقتصاد النيابية.

وقالت عضو اللجنة ناهدة الدايني لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "مجلس النواب كلف لجان الخدمات، والمالية، والاقتصاد والاستثمار، لدراسة مشروع قانون البنى التحتية الذي تمت قراءته قراءة اولى"، مشيرة الى أن "اللجان تعمل حاليا على إدخال تعديلات على المشروع كي يكون جاهزا للقراءة الثانية والتصويت".

وأوضحت الدايني أن "مشروع القانون يتضمن بناء مشاريع للبنى التحتية في العراق لمدة عام بواقع ٣٧ مليار دولار بطريقة الدفع بالآجل، فيما سيستكمل المبلغ وصولا الى ٧٠ مليار دولار في المرحلة الثانية بالعام الذي يليه".

وتوقعت الدايني أن "يصار الى اقرار قانون البنى التحتية بعد عطلة عيد الفطر".

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وأعلن رئيس الوزراء نوري المالكي مطلع الشهر الماضي عن أن مجلس النواب أبدى استجابته لتمرير مشروع قانون البنى التحتية بنصف كلفة مشروع القانون السابق الذي وصفه المالكي وقتها بأنه "مخرج للازمة المالية التي مرت بها البلاد".

وأقرت الحكومة مطلع كانون الثاني الماضي، الموازنة العامة لعام ٢٠١١ بقيمة ٨٢,٦ مليار دولار بعجز بلغ ١٢ مليار دولار، ستتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا.

في غضون ذلك ،أكد عدد من الخبراء والبرلمانيين وجود خروق كبيرة في الموازنات العامة للدولة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بسبب عدم وجود حسابات ختامية، مشيرين الى ان مثل هذا الغياب يشكل علامة استفهام كبيرة لدى الاوساط الاقتصادية، ويفتح الباب واسعاً أمام الربط بينه وبين عمليات الفساد المستمرة والتي بلغت ارقاماً فلكية في السنوات الاخيرة..

وتقول عضو اللجنة المالية في مجلس النواب نجيبة نجيب إن غياب الحسابات الختامية عطل الدور الرقابي للبرلمان على اوجه صرف الموازنة العامة للدولة.

وتضيف نجيب بحسب اذاعة العراق الحر ان البرلمان لم يصادق على الحسابات الختامية للدولة خلال السنوات الثماني الماضية رغم الالحاح على ضرورة انجازها وتقديمها للبرلمان، مشيرة الى ان تقديم تلك الحسابات في نهاية كل سنة مالية يمثل احد اهم الواجبات الدستورية للحكومة التي لا تزال تتلكأ في أدائها.

الحكومة من جهتها، منقسمة بين جهات تطالب بالاسراع في تقديم الحسابات الختامية مثل وزارة التخطيط والبنك المركزي، واخرى مثل وزارة المالية ترى ان تحقيق ذلك سيكون رهناً بتعاون الوزارات والهيئات الحكومية من خلال تقديم كشوفاتها بأسرع وقت ممكن، وهو الموقف الوحيد الذي تصدره الوزارة لمواجهة جميع المطالب حتى الان .

في غضون ذلك ،قال وزير النفط عبد الكريم لعيبي أن العراق يعمل على رفع سقف صادرات النفط الخام الى٢,٥ مليون برميل يومياً بعد أن كانت العام الماضي ١,٨٩٠ مليون برميل يومياً مؤكداً طموح وزارته لزيادة الصادرات النفطية إلى ٢,٥ مليون برميل العام المقبل بعد استكمال المرحلة الأولى من بناء عائم في مدينة البصرة .

وتابع : نحن نعمل على زيادة معدلات إنتاج النفط الخام والصادرات إلى أكثر من أربعة أضعاف ما هي عليه الآن في غضون السنوات الخمسة القادمة وتطوير البنى التحتية وإنشاء مصاف للتكرير ومرافئ للتصدير لتجعل من العراق خلال السنوات الخمسة المقبلة قبلة لكل المستثمرين والشركات العالمية.

وأشار لعيبي إلى أن وزارة النفط حققت خلال الأشهر الماضية خطتها بنسبة ١٠٠ بالمئة من حيث الانتاج والتصدير وأن العام المقبل سيشهد قفزة كبيرة في الصادرات والانتاج.

وأوضح إن العراق حقق خلال الأشهر السبعة الماضية عوائد مالية تجاوزت ٤٨ مليار دولار أسهمت بشكل فعال بسد العجز الحاصل في الموازنة العامة وتوفير مرونة لدى الحكومة العراقية لدعم مشاريع الخدمات والبطاقة التموينية ونتوقع الى نهاية العام الحالي تحقيق أكثر من ٨٠ مليار دولار ستكون كافية لتغطية الموازنة العامة المقبلة للبلاد.

مدخول الخزينة من عقد الغاز مع "شل" ٣٠ مليار دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

وقعت الحكومة في الثاني عشر من تموز بالأحرف الأولى عقدا مع شركتي شل البريطانية- الهولندية ومتسوبيشي اليابانية لتطوير حقول غازية في جنوب العراق.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال من خدمة داو جونز نيوزوايرز الاخبارية بأن العقد سيضاعف انتاج العراق من الغاز أكثر من مرتين.

واضاف التقرير ان المشروع الذي من المقرر تنفيذه بموجب العقد يتضمن انفاق نحو ١٣ مليار دولار على إعادة تأهيل البنية التحتية أو إنشاء هياكل ارتكازية جديدة. وسيتطلب المشروع انفاق ٤,٤ مليار دولار إضافية تبني بها الشركتان الاوروبية واليابانية منشأة للغاز السائل.

وبحسب التقرير، فان مساهمة الجانب العراقي تبلغ ٥,٢٣٦ مليار دولار ، فيما تُسهم شل ومتسوبيشي بنحو ٧ مليارات دولار مع تمويل المتبقي من إيرادات المشروع.

من جانبه ،أوضح نائب رئيس شركة شل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منير بوعزيز لإذاعة العراق الحر: أن الجانب العراقي سيملك ٥١ في المئة من اسهم الشركة التي من المقرر تأسيسها باسم شركة غاز البصرة وشل ٤٤ في المئة ومتسوبيشي ٥ في المئة.

وأشار بوعزيز الى ان الهدف هو استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط وبالتالي فان كميته تتناسب طرديا مع كمية انتاج النفط الخام واصفا المشروع بأنه مشروع ضخم تصل كلفته الى عشرات مليارات الدولارات.

وقال ممثل شركة شل إن الأولوية ستكون لاستثمار ٧٠٠ مليون قدم مكعب قياسي في اليوم تُحرق الآن وصولا الى مليارى قدم مكعب ،متوقعا أن يبلغ صافي مدخول الخزينة العراقية ثلاثين مليار دولار من هذا المشروع الذي يغطي ثلاثة حقول جنوبية هي الزبير والقرنة الغربية ١ والرميلة لمدة ٢٥ عاما.

ولاحظ تقرير وول ستريت جورنال أن قيمة العقد قدرت وقت توقيعه بالاحرف الأولى بـ ١٢ مليار دولار ولكن الوثيقة التي أشارت اليها خدمة داو جونز نيوزوايرز الإخبارية تتحدث عن استثمار قيمته ١٧,٢ مليار دولار، وهذا ما أكده نائب رئيس شركة شل في الشرق الأوسط منير بوعزيز في حديثه لإذاعة العراق الحر.

وفي حال تنفيذ المشروع حسب البنود المتفق عليها فان الغاز الذي يُحرق الآن سيُباع الى الجانب العراقي لسد الطلب المحلي أولاً.

ولفت ممثل شركة شل منير بوعزيز الى الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها العراق حاليا من حرق الغاز بواقع نحو ٦٠ دولارا في الثانية، لا سيما وانه يستطيع ان يستخدم هذا الغاز في تشغيل محطات الكهرباء.

الاتصالات: خفض خط شريحة الخطوط للهواتف اللاسلكية إلى (٢٥) ألف دينار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

باشرت الشركة العامة للاتصالات والبريد في وزارة الاتصالات تجهيز المواطنين في مدينتي بغداد والنجف بخطوط المنظومة الوطنية للهواتف اللاسلكية بحيث يمكن للراغبين باقتناء تلك الخطوط مراجعة اقسام المشتركين في الكرخ والرصافة ووحدات المكننة في البدالات.

وقال مدير عام الشركة المهندس قاسم محمد جاسم : إن الشركة خفضت سعر شريحة الخط اللاسلكي لتصبح (٢٥) ألف دينار بدلا من (٥٠) الف،مضيفا ان الهدف من هذه الخطوة خدمة المواطن العراقي بالدرجة الاساس وتوفير خدمات اتصالية له باسعار مناسبة.

وأوضح: ان تعرفة المكالمات التي تعمل بها المنظومة اللاسلكية الوطنية التابعة للشركة هي الأقل والأنسب مقارنة بتعرفة الشركات الأهلية الاخرى ودول الجوار.

ويذكر أن المنظومة اللاسلكية التابعة لشركة الاتصالات هي المنظومة التي تعمل ب (CDMA) وهي تقنية رقمية حديثة ومتطورة تستخدم طيفا واسعا في الاتصالات على مستوى العراق،حيث باشرت العمل في عام ٢٠٠٥ وتم تجديد وتطوير الخدمة اللاسلكية من خلال استبدال المنظومة بأخرى حديثة ومتطورة ومن الجيل الثالث عام ٢٠٠٨.

الى ذلك، بحث وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي سبل تفعيل التعاون المشترك مع جمهورية الصين في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع الاهتمام في توثيق أواصر التعاون العلاقات بين البلدين.

وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة سمير علي الحسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) : إن ذلك جاء خلال لقاء علاوي والسفير الصيني والوفد المرافق له في مكتبه بمقر الوزارة ، حيث تم التطرق الى موضوع فكرة ارسال عدد من الطلبة العراقيين الى الصين للدراسة والاطلاع على اخر التطورات الحديثة في مجال الاتصالات والبريد والانترنيت،بما يضمن تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعيدا عن التدخلات السياسية.

واضاف الحسون ان الوزير شدد على اهمية التعاون والتنسيق بين الجانبين خلال الفترة المقبلة بشكل اكبر وأوسع ،موضحا ان الجانب الصيني اكد حرصه على سلامة العراق وسيادته،مع الرغبة في تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات الاتصالات،خاصة وجود شركات صينية متخصصة تعمل في العراق في هذا القطاع كشركة هواوي وشركة(ZTE).

الحكومة ترحّل آلاف الأجانب لـ"عرقنة" الوظائف

□ بغداد/ رويترز

تتجه الأمور إلى ترحيل آلاف العمال الأجانب بعد قرار الحكومة سعياً لإتاحة المزيد من فرص العمل للعراقيين في الوقت الذي تجري فيه عملية إعادة الاعمار والبناء. وبعد وصول النسبة الرسمية للعاطلين الى ١٥ في المئة مع ٢٨ في المئة آخرين يعملون في أعمال مؤقتة تعتزم الحكومة ترحيل الأجانب الذين يقيمون في البلاد بصفة غير مشروعة.

وجاء آلاف العمال الأجانب الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ للعمل في شركات أجنبية تعاقدت معها القوات الأمريكية وتعمل في الغالب داخل القواعد العسكرية الأمريكية. وبعد عام ٢٠٠٧ استقدمت وكالات توظيف عراقية خاصة الآلاف من العمال. لكن العديد من الوكالات الخاصة توقف عن العمل بعد ان اوقف العراق منح تأشيرات للعمال الأجانب في بداية يناير/ كانون الثاني.

وقال فيروز جوبيدالي ١٩ عاما وهو عامل من بنجلادش جاء الى العراق عام ٢٠٠٩ من خلال وكالة توظيف انه دفع ٤٥٠٠ دولار للحصول على عمل لمدة ثلاث سنوات. ويحصل فيروز على ٣٠٠ دولار في الشهر مقابل اعمال تنظيف

وتخزين وبيع في متجر للمواد الغذائية في بغداد. وقال فيروز انه يحتاج الى البقاء في العراق عامين آخرين. واضاف (يجب ان اعمل لسنتين قادمتين والعراق زين وأنا اعمل عملا جيدا والفلوس جيدة وسأبقى في العراق لمدة سنتين بعدها سأعود لبنجلادش،لان الوضع زين وأنا مرتاح ومكاني زين ومنامي جيد لكن الانفجارات كثيرة هذه المشكلة في الكرادة وباب الشرقي). وقال إبراهيم جميل مالك المتجر الذي يعمل فيه فيروز ان طرد العمال الاجانب لن يحل مشكلة البطالة.

ويضيف "هذا القرار ليس له داع لان هؤلاء الناس هم ناس بسطاء وعددهم قليل بحيث لا يؤثر على العمل وكذلك هم ناس عمليون وأجورهم بسيطة، ما هو تأثيرهم وما هي الغاية من القرار؟. أنا لا اعرف. انا كربّ عمل اعتبر القرار خسارة لأرباب العمل في المصالح الخاصة. لانه انت لا تقدر أن تأتي بعامل عراقي لان العراقي لا يعمل مثلهم وأجوره عالية لكن هؤلاء أجورهم مناسبة اضافة الى انهم بقربك على مدار ٢٤ ساعة، العامل العراقي يريد ان يداوم كموظف من الساعة الثامنة الى الثانية او الثالثة وأجوره باهظة." لكن مسؤولي الحكومة المركزية يدافعون عن قرار ترحيل الأجانب ويقولون انه ضروري لتخفيف نسبة البطالة المزمنة.

وفي الوقت الذي يحاول فيه العراق التعافي بعد سنوات من الحرب بات الحصول على عمل اولوية ملحة لكثير من العراقيين.

وقال حسني احمد المستشار القانوني لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية "نسبة البطالة مرتفعة جداً بحسب قاعدة البيانات وقد تتجاوز حتى النسبة المسموح بها دولياً فالأولوية تبقى للعمالة الوطنية، لذلك اتفقنا على تفعيل هذه القوانين وأهمها قانون الإقامة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨. نحن مثلاً لدينا صلاحيات نحيل بها أصحاب العمل الى المحكمة ليأخذ جزاءه ، بالسجن ستة اشهر وغرامة تعادل خمسة اضعاف راتب العامل الإجنبي اثناء خدمته لدى صاحب العمل." واضاف ان القرار لن يؤثر على سوق العمل لان معظم العمال الأجانب غير مهرة.

ويعمل آلاف الأجانب معظمهم من بنجلادش والهند وسريلانكا وبعض الدول الافريقية في ازالة القمامة وفي المطاعم والمستشفيات والمتاجر والفنادق. ولا يعرف عدد الاجانب الذين يعملون بصورة غير مشروعة في العراق. لكن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدر العدد بالآلاف. وقال مسؤولون إن الحكومة لا تصدر تراخيص عمل الا لعمال الشركات الاجنبية التي توظف ٥٠ في المئة من قوة العمل بها من العراقيين. ويجب على الشركات المستوردة للعمال إيداع ٥٠٠٠ دولار عن كل عامل في صندوق لمساعدة العاطلين العراقيين.

ولا يؤيد أرباب العمل والتجار العراقيون الذين يفضلون توظيف العمال الاجانب قرار الحكومة. وقال صاحب مطعم يدعى سلام احمد "أنا لا اشجع قرار الترحيل لانهم يعملون من الصباح الباكر حتى العاشرة ليلاً. لا يقول أنا جوعان وليس لديه الكثير من المطالب. لكن كما تعرف نحن لا نستطيع أن نأكل ولا نطعمه. أكيد هناك وجبات الطعام والسكن متوفر. بالنسبة للأيدي العاملة أجوره ارخص من العامل العراقي وإنتاجه اكثر من (جماعتنا) العمال العراقيين." ويشكو العمال الاجانب من انهم يعملون في ظروف مهينة ،كما ان أرباب العمل في بعض الاحيان يحجبون رواتبهم أو يتأخرون في دفعها.

وأبدى أكثر من ٣٠ سريلانكيا يعملون في شركة لبنانية لبناء المساكن في محافظة ميسان إضراباً عن الطعام في ابريل نيسان عام ٢٠١١ وهددوا بشنق انفسهم اذا لم يحصلوا على مستحقاتهم عن العمل لمدة سنتين. ويؤدي الغضب من انقطاع الكهرباء ونقص المواد الغذائية والفساد وعدم فعالية الحكومة الى توتر الاجواء السياسية في العراق في وقت يحاول فيه التخلص من ارث سنوات من العنف والعقوبات والتراجع الاقتصادي. وقالت وزارة التخطيط انه على الرغم من احتياطي العراق الضخم غير المستغل من النفط والغاز والزيادة المطردة في انتاج النفط وعائدات تصديره فان ٢٣ في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر.